ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد09/العدد01/السنة2022/ص ص 1064-1080

التدخل الانساني وإشكالية بناء الأمن

Human Intervention & the Problem of Building Security

جمال بن مرار*
جامعة الجيلال بونعامة خميس مليانة، الجزائر
مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات.
d.benmerar@univ-dbkm.dz

تاريخ الإيداع:2021/05/02 تاريخ المراجعة:2022/04/13 تاريخ القبول:2022/04/13

ملخص:

شهد النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تغيرات جذرية أثرت على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أعضاء الجماعة الدولية، وقد كان لهذه التأثيرات الجديدة انعكاس واضح على دور الأمن، فعلى الصعيد الداخلي لم تعد الدولة تملك حرية الفصل والتصرف فيما يجري من أحداث وقضايا على ترابها لاسيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والأقليات والحريات الأساسية حيث أصبح الاهتمام بالفرد يحتل مكانة مهمة،أما على الصعيد الخارجي فأصبح هناك تراجع ملحوظ عن المفهوم الجامد للسيادة وما يرتبط به من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو مايؤثر بشكل أو بأخر على أمن الدولة،وهذا ما يطرح العديد من الإشكاليات حول مدى مشروعية التدخل الانساني تحت عدة ذرائع وموقع أمن الدولة من ذلك.

الكلمات المفتاحية: التدخل الانساني؛ الأمن؛ مبدأ عدم التدخل؛السيادة؛الأمن الانساني.

Abstract:

Since the beginning of the nineties of the twentieth century, the international system has witnessed radical changes that affected the nature of relations and interactions between members of the international community. These new influences had a clear impact on the role of security. its soil, especially with regard to issues of human rights, minorities and basic freedoms, where the concern for the individual has become an important place. As for the external level, there has been a noticeable retreat from the rigid concept of sovereignty and the associated principle of non-interference in the internal affairs of states, which affects one way or another on the security of the state. This raises many problems about the legality of humanitarian intervention under several pretexts, and the position of state security in that.

Keywords: Humanitarian Intervention; Security; The Principle of non-interference; Sovereignty; Human Security;

* المؤلف المُراسِل.

مقدمة:

كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا تزال ساحة لاختراقات وصراعات الخارجية، ولم تحظى التطورات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالاهتمام الذي يجب،جراء التدخلات في الشؤون الداخلية لتلك الدول تحت عدة ذرائع ومسميات كنشر الديمقراطية وحماية الأقليات وحقوق الانسان وهو مايجعل كثير من الدول على غرار الدول العربية عرضة لتدخل الأجنبي حيث نحاول فهم التعقيدات المتزايدة للقوى الفاعلة التي تشكّل أحداث المنطقة،منها الأزمة الأمنية التي أصابت منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية عام2010 بصفة خاصة والتي أدت إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة بتأثير الإرهاب العابر للحدود نتيجة دعم القوى الإقليمية للمجموعات المسلحة بهدف تحقيق مكاسب سياسية،الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى:"ظاهرة الحدود السائبة؛ورغم أن هذه الحالات السابقة كانت موجودة في المنطقة إلا أن التدهور الأمني خاصة بعد ماسميّ " الربيع العربي" أدى إلى تهديد أمن الدولة الوطنية ذاتها لما خلفته من تداعيات اقتصادية واجتماعية وهو مايستدعي بناء الأمن بمفهومه الشامل ناهيك على زيادة تفاقم المشكلة بتمركز الجماعات في المناطق الحدودية الرخوة،ما جعلها لا تشكل تهديداً للأمن الدولة فقط،بل لجوارها أيضا، وأسهم في تفاقمه واشتداد حدّة تداعياته الحاضنات الشعبية، إضافة إلى مجموعات من رجال الأعمال التي ظهرت و استفادت مما يمكن تسميته "اقتصاد الحرب"، بل إن دولاً وتنظيمات غير حكومية وجماعات إيديولوجية وشركات وأفراداً قد استفادوا من هذه الحالة،وأججوها في الوقت ذاته،مافتح المجال امام التدخلات الأجنبية فيما يمكن اعتباره أدواراً ازدواجية وتفاعلات تبادلية،فكل هذه المعطيات تستلزم بناء الأمن لتصدي ومواجهة تلك التهديدات والتحديات.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للاشكالية: **كيف أثرت التغيرات البنيوية للأمن في قضية التدخل الانساني ؟**

سعيا للاجابة على الاشكالية، فإن هذه الورقة البحثية تحاول اختبار الفرضية التالية:

- **كلما زاد هاجس بناء الأمن للدول كلما تقلصت حقوق الانسان التي تؤدي إلى التدخل الانساني؛**
- **كلما زاد الاهتمام بأبعاد الأمن الشامل كلما تقلصت التهديدات المؤدية لتدخلات في الشؤون الداخلية؛**

أهداف الدراسة: يتلخص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة لِتَوَصُّلِ إليه في محاولة فهم مصادر وطبيعة التهديدات وتوجهات بناء الأمن للدول وفق المتغيرات الدولية مع ضرورة احترام حقوق الانسان وأمن الانسان.

منهجية الدراسة: إن تحديد منهج البحث يتوقف على طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، كما يتوقف على الهدف الذي تصبو الدّرَاسة للوصول إليه، وإذا كان الاعتماد على النظرية الواقعية، مقاربة الأمن الشامل أقرب وأكثر توافقا.

قصد الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاورين أساسيين، نتطرق في المحور الأول إلى تطور مضمون التدخل الانساني في العلاقات الدولية ، في حين انصب المحور الثاني على مقاربة الأمن الانساني،حيث نتطرق في الفرع الأول إلى تحديد أولويات الأمن الانساني، والفرع الثاني إلى جذور الأمن الانساني وأهميته ثم مكونات الأمن الانساني، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات في خاتمة.

1- تطور مضمون التدخل الانساني في العلاقات الدولية:

إنّ التدخل الإنساني هو مفهوم قديم حديث في آن واحد، إذ ليس المقام لدخول في تفاصيل كيفية نشأة هذا المبدأ و تطوره، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد ظهر بالأساس في إطار ما يعرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، و كان ذلك في منتصف القرن التاسع عشر.

1.1- تعريف التدخل الانساني:

يمكن إيجاز بعض التعريفات فيما يلي:

1) يرى " **أنطوان روجي Antoine Rougie** " بان التدخل الإنساني هو: " العمل العسكري الذي تلجأ إليه دولة أو مجموعة دول ضد حكومة دولة أجنبية، و ذلك بهدف وقف الفعال التي تتنافى مع القوانين الإنسانية، و التي تلجأ إليها أو تسمح باللجوء إليها هذه الدولة ضد الأفراد([1]).

- وفق هذا التعريف فإن التدخل الإنساني هو مباشرة العمل العسكري ضد الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان.

2) أما "**سيان مورفي Sean Murphy** " فيعرف التدخل أنه: استخدام القوة العسكرية من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى، ليس بهدف الدفاع عن النفس، بل بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان ".([2])

- يشير إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية لوقف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان.

3) يرى "**إيجيد إرنتز Egide Arntz** " بأن التدخل الإنساني هو قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في شؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها، سواء كان ذلك بإجراءات تضر و تؤثر على دولة أخرى، أو بالمزايدة في القسوة و عدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونًا لأن حق الإنسانية و المجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة و استقلال الدول".([3])

- يشير التعريف إلى نقطة مهمة: إذ أصبح التدخل باسم حماية حقوق الإنسان بمثابة استثناء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بمقتضى السيادة الوطنية.

و ما يستخلص من التعاريف السابقة هو ما يلي:

- ✓ التدخل الإنساني هو الذي يستخدم القوة في العلاقات الدولية من أجل الدفاع عن القيم الإنسانية والأخلاقية.
- ✓ يعتبر التدخل الإنساني استثناءًا آخر يُضاف إلى استثناء الدفاع الشرعي عن النفس فيما يخص استخدام القوة بطريقة قانونية و شرعية في العلاقات الدولية.
- ✓ التدخل الإنساني هو الوسيلة لضمان حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

و على هذا الأساس نجد بأن هناك طرف مؤيد وطرف معارض للتدخل:

([1]) أنس أكرم محمد العزاوي، " **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة و التطبيق العملي**"، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص88.

([2]) ليلى نقولا الرحباني، " **التدخل الإنساني: مفهوم في طور التبدل**"، لبنان: منشورات حلبي الحقوقية، ط01، 2011، ص45.

([3]) معمر فيصل خولي، " **الأمم المتحدة و التدخل الإنساني** "، مصر: دار العربي للنش و التوزيع، ط01، 2012، ص13

أ- بالنسبة للطرف المعارض للتدخل الإنساني فإنه يرى بأن هذا السلوك غير شرعي لأنه يخالف الفقرة الأولى من والمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، كما أن السيادة الوطنية هي إحدى المبادئ الأساسية في تكوين الدولة أنها ما زالت تشكل حجر الزاوية في بنية القانون الدولي العام، ومنه لا قيمة تعلو على السيادة الوطنية، وأن الواقع يُبيّن أن كل حالات التدخل الإنساني لا تتم إلاّ بمقتضى المصلحة، و بالتالي فإن العنصر الذي يحكم هذه التدخلات الإنسانية هو الغائية، و يمكن حصرها فيما يلي:

✓ التدخل الإنساني هو شكل من أشكال التوسعية، و حقوق الإنسان كذريعة لإخفاء الدوافع المصلحية، كما أن التدخل الإنساني يمس بالسيادة الوطنية للدول التي تقر بها كل المواثيق و الأعراف الدولية، و منه يرى المحللون السياسيين بأن ما يحدث في الكثير من الدول مثال: العراق، ليبيا وسوريا ...الخ، هو إلاّ تحكم سياسي في المنطقة و لمصالح إستراتيجية.

✓ التدخل الإنساني هو دفاع شكلي من أفراد، و عليه فإذا كان التدخل الإنساني هدفه مواجهة انتهاكات، فإن لا يرقى إلى مستوى الوصول إلى جذور النزاعات لإنهائها.

✓ فبعد حدوث التدخل الإنساني تسود عدالة الطرف المتفوق بعيداً عن حياد و استقلالية القضاء.

بعد الحرب الباردة و إعادة ترتيب النظام الدولي، أصبح التدخل شيئاً فشيئاً أمراً مقبولاً، خاصة بعدما أجازه مجلس الأمن كوسيلة لإنهاء النزاعات.([1])

و إنّ نهاية الحرب الباردة تمخض عنه اتجاهين أساسيين هما:

✓ **الاتجاه الأول:** الاتجاه الشمولي: يميل نحو إنشاء فضاءات و مجموعات اقتصادية كبرى للحفاظ على مصالح القوى الرأسمالية الكبرى تحت قيادة واحدة و مثال على ذلك: الاتحاد الأوروبي و G8.

✓ **الاتجاه الثاني:** فإنه ينزع أكثر إلى تفكيك الدول الهشة و الضعيفة و لاسيما في تلك الدول التي تعرف أزمات الدولة الأمة و هذا ما يثير نزاعات خطيرة تكون سمتها الأساسية إعادة إحياء الانتماءات العرقية و الدينية التي تتجاوز أطر سيادة الدولة الوطنية و هو ما حدث في يوغسلافيا (سابقا) وفي منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا.([2])

الحروب الاثنية هي إحدى سمات المرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تقوم على إحياء القوميات و إعادة بعث الثقافات المرجعية سواء كانت دينية أو عرقية أو إثنية و هذا ما ساهم في تنامي ظاهرة تفتيت الدول، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت استعمال مبدأ تقرير المصير طبقا للميثاق الأمم المتحدة في إطار تصفية الاستعمار في إطار المفهوم الانفصالي عن الدولة الأمم، و ترتب على ذلك زيادة حدة النزاعات و الصراعات و قيام حروب أهلية والإبادة الجماعية والتصفية العرقية، فحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أدى إلى بروز دعوات دولية بوضع حد لهذه الانتهاكات و في هذا الصدد يقول "**فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**" في كتابه "**بناء الدولة**": إنّ الحاكم الديكتاتوريين ومنتهكو حقوق الإنسان أمثال "**ميلوزوفيتش**" في صربيا لا يمكنهم الاختباء وراء السيادة لحماية أنفسهم أثناء ارتكابهم

([1]) (Thierry Tardy, « L'intervention **dans les Année Quatre Vingt Dix : Réflexion Autre D'un Concept évolutif** », P 771.

([2]) آلان تورين، " **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم** "، ترجمة: جورج سليمان، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011، ص 248.

جرائم الإنسانية، خصوصا في دول متعددة الاثنيات مثل يوغسلافيا، حيث يجري التنازع حتى على حدود دولة ذات السيادة نفسها، و في هذه الحالات لا تتمتع القوى الخارجية بحق بل بواجب التدخل باسم حقوق الإنسان و الشرعية والديمقراطية".([1])

تم توسيع مفهوم الأمن و السلم الدوليين، ذلك من خلال الربط بين الانتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول و بين الأمن و السلم الدوليين، و على هذا الأساس أصبحت قضايا حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة تندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعد ما كانت من قبل تُصنف في إطار الفصل السابع الذي لا يتضمن صفة التنفيذ الملزم.([2])

فهناك تهديدات جديدة للسلم و الأمن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة و تشمل الحركات الانقلابية ضد أنظمة حكم الديمقراطية، و العمليات الإرهابية و انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الحروب و الصراعات الداخلية بسبب عرقي أو ديني أو إثني، بالإضافة إلى الممارسات القمعية لأنظمة سياسية.

2.1- مضمون التدخل الانساني:

شهد النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تغيرات جذرية أثرت على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أعضاء الجماعة الدولية، بالإضافة إلى القواعد و الأعراف المميزة لهذه التفاعلات و المنظمة لها.

وقد كان لهذه التأثيرات الجديدة انعكاس واضح على دور الدولة على الساحة الوطنية و الدولية، فعلى الصعيد الداخلي لم تعد الدولة تملك حرية الفصل و التصرف فيما يجري من أحداث و قضايا على ترابها لاسيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان و الأقليات و الحريات الأساسية و قضايا التنمية و البيئة.([3])

أصبح الاهتمام بالفرد على الساحة الدولية يحتل مكانة مهمة، أما على الصعيد الخارجي فأصبح هناك تراجع ملحوظ عن المفهوم الجامد للسيادة و ما يرتبط به من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و هذا ما يطرح العديد من الإشكاليات حول مدى مشروعية التدخل و موقع السيادة الوطنية من ذلك.

إنّ مسائل حقوق الإنسان من صميم الاختصاص الداخلي للدول، إذ المادة 7/2 من الميثاق الأمم المتحدة تحرم التدخل في الشؤون الداخلية، و إن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد واجبات تلتزم الدول بتنفيذها اتجاه مسائل حقوق الإنسان و لم ينص على عقوبات صريحة في حالة انتهاكها.([4])

ولكن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بدأت تخرج تدريجيا من الاختصاص الداخلي للدول بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 و ما تفرع عنه من مواثيق و اتفاقيات دولية أخرى خاصة بحقوق الإنسان، و نتج عنه ما يسمى "بتدويل مسائل حقوق الإنسان" أي الانتقال مسائل حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول إلى

([1]) فرانسيس فوكوياما، " **بناء الدولة، النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي العشرين** "، ترجمة: الإمام مجاب، الرياض: العبيكان، ط1، 2007، ص 172.

([2])(David Chandler, « **Human Security: The Dog That Didn't Bark** », Op cit, P 362-363.

([3]) أحمد الرشيدى، " حق التدخل الدولي : هل يعني إعادة النظر في سيادة الدولة؟ **المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية**،العدد 08، السنة الأولى، 2005، ص06.

([4]) حسين حنفي عمر، " **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**"، مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2005، ص313.

الاختصاص الدولي و بالتالي لم تعد الدول قادرة على الاحتجاج بالاختصاص الداخلي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، لأنه أصبح من حق المنظمات و الهيئات الدولية، إثارة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول و مراقبتها و معاقبة من ينتهك القواعد، و بالتالي أصبحت الدول في موضع مُسَاءَلَة اتجاه قضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، و إلى عقوبات دولية في حالة ثبوت إساءتها لحقوق الإنسان.

وتؤكد عالمية حقوق الإنسان أنه بمجرد انضمام الدولة إلى المنظمة الدولية أصبحوا ملزمين بمبدأ عالمية حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

فقد تزايد اهتمام الرأي العام الدولي بحقوق الإنسان، فأصبحت الدول و المنظمات الحكومية و الغير حكومية في مواجهة نزاعات داخلية و حروب أهلية، لما خلفته من مآسي إنسانية، كما حدث في الصومال، و البوسنة و الهرسك ورواندا و العراق و تيمور الشرقية و الشيشان و كمبوديا و أنغولا و السودان و غزة ...الخ، و هذا ما أدى حق التدخل وكذلك تطور الأمر إلى واجب التدخل لحماية أو منع أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال إيجاد آلية مشروعة للتدخل رغم وجود ترسانة قانونية إلاّ أنها لا تكفي لضمان احترام حقوق الإنسان فبرز ما يسمى " بالتدخل من أجل الإنسانية أو التدخل الإنساني" و لكن هذا يطرح تساؤلات لاسيما في الشق المتعلق بالقضايا الداخلية للدول و الذي يتضارب مع مفهوم السيادة الوطنية.[2]

2- مقاربة الأمن الانساني:

منذ نهاية الحرب الباردة عرف الأمن ما بين الدول تحسنا، و لكن في مقابل ذلك أصبح الأمن داخل الدول في تدهور مستمر، ففي نهاية التسعينيات فقد انفجرت نزاعات مجتمعية داخل بعض الدول، فهذا ما أدى الباحثين والدارسين إلى تفنيد الفرضية القائلة: بأن أمن الأفراد نابع من أمن الدول ، فقد أصبح أمن الفرد ينتهك دون حصول عدوان خارجي، من خلال التهديدات الداخلية كالقمع السياسي، الفقر، البطالة، و الجريمة، هذه المتغيرات الجديدة مهدت لظهور مفهوم جديد، و هو مفهوم الأمن الإنساني أو الأمن البشري.

1.2- تعريف الأمن الانساني:

إنّ جوهر الأمن الإنساني هو الفرد بدّل الدولة.[3] و يعرف " **بول هينيبير Paul Heinbecker** " – سفير كندا لدى الأمم المتحدة في عام 2000- الأمن الإنساني بأنه: "الأمن الذي يركز على الأفراد و المجتمعات بدلاً من الدول، كما أنه يركز على مصادر التهديد العسكرية و غير عسكرية، إذ يعد أمن و بقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل و لا يحل محل مفهوم الأمن الوطني".[4]

([1]) لطيفة مصباح حميد، " **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العلوم الاجتماعية** " ، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010، ص141.

([2]) عمران عبد السلام الصفراني، "**مجلس الأمن و حق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان: دراسة قانونية** "، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

([3]) (Bode Ingvild, Thomas Diez, Aleksandra Da Costa Fernandez," **Key Concepts in International Relations**", India: Replika Press, 2011, P193.

([4])خديجة عرفة محمد أمين، " **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الو اقع العربي و الدولي**"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2009، ص33.

إنّ هذا التعريف يركز على أن جوهر الأمن الإنساني هو الفرد، و ربط أمن الفرد بالأمن العالمي، لأن أحداث ما بعد الحرب الباردة بيّنت بأن غياب أمن الفرد في دولة معينة يمكن أن ينتقل تهديدهُ إلى دول أخرى في أشكال مختلفة كالهجرة الغير شرعية، جريمة منظمة، مخدرات، جماعات متطرفة، و كما أن هذا التعريف يركز على الأمن الإنساني الذي يعتبر ركيزة أساسية لضمان أمن الدولة الوطنية.

تعريف " **محبوب الحق**" – عالم الاقتصاد باكستاني- بأن " الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم، و الأمن من خلال التنمية و ليس من خلال الأسلحة، و هو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، و في وظائفهم"([1])

- هذا التعريف حاول إعطاء مفهوم واسع للأمن الإنساني بجعله يشمل جوانب عديدة كالأمن الوظيفي، المُجتمعي الاقتصادي، و كل ذلك عن طريق التنمية.

تعريف " **كوفي عنان Kofi Annan**" – الأمين العام السابق للأمم المتحدة- " الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشمل على حقوق الإنسان، و الحكم الراشد، و الحق في الحصول على فرص التعليم و الرعايا الصحية، و التأكيد من أن كل فرد لديه الفرصة و القدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، و كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، و تحقيق النمو الاقتصادي و مع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، و حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية و صحية، هذه الأركان المرتبطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم تحقيق الأمن الوطني.([2])

- نستنتج من هذا التعريف بأن تحقيق الأمن الوطني مرهون بتجسيد الأمن الإنساني.

و من خلال ما سبق يمكن أن نلخص ما يلي:

1. إن الإنسان الفرد هو وحدة تحليل الأساسية للأمن الإنساني بدل الدولة.
2. تحقيق الأمن الإنساني لن يكون إلاّ بمراعاة الجوانب المختلفة للحياة البشرية، و عدم التركيز على جانب دون الجوانب الأخرى.
3. التلازم الشديد بين الأمن الإنساني و الأمن الوطني.([3])

إنّ فكرة حقوق الإنسان في المفهوم العام هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الفرد الطبيعي لمجرد كونه إنساناً، و جوهر حقوق الإنسان هو الكرامة الإنسانية المُتجذِرة في الإنسان، و التي يتساوى فيها البشر بغض النظر عن العرف أو الدين أو اللغة، و بذلك تكون حقوق الإنسان حقوق طبيعية تولد مع الإنسان، فإن هذه الحقوق لا تنبثق من سلطة معينة وإنما هي نابعة من صميم الإنسان نفسه.([4])

ولكي تتجسد حقوق الإنسان على أرض الواقع لا بد من توفر ثلاثة شروط أساسية و هي:

([1])بوراس عبد القادر، " **التدخل الدولي الانساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية** "، مصر: دار الجامعية الجديدة،2009، ص45.

([2])يوسي إم هانيماكي، " **الأمم المتحدة : مقدمة قصيرة جداً**"، ترجمة: محمد فتحي خضر ، مصر: كلمات عربية للترجمة و النشر، ط01، 2013، ص126.

([3])علي الحرباوي و عاصم خليل، " **النزاعات المسلحة و أمن** "، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط01، 2008،ص10.

([4])عمران عبد السلام الصفراني، " **مجلس الأمن و حقوق التدخل لفرض احترام حقوق الانسان: دراسة قانونية** "، ليبيا: جامعة قار يونس، ط01، 2008،ص140

01) توفر مجتمع منظم تحكمه دولة القانون.

02) وجود إطار قانوني تُمارس في ظله هذه الحقوق.

03) إتاحة الضمانات القانونية التي تردع الانتهاكات ضد هذه الحقوق، و في نفس الوقت تمنح الفرد إمكانية المطالبة بحقه في حالة انتهاكها.

يُشكل مفهوم الأمن الإنساني تكاملاً أساسياً مع مفهوم حقوق الإنسان، من خلال تهيئة الإطار القانوني الذي يعود إليه الأمن الإنساني، لاتخاذ الإجراءات الميدانية الضرورية لتعزيز حقوق الإنسان في الواقع.

2.2 تحديد أولويات الأمن الانساني:

إن مفهوم الأمن الإنساني يعمل على تحديد أولويات حسب الحالات الموجودة في الواقع،من خلال تقديمه لبعض الحقوق على الأخرى فمثلا المجتمعات التي تعاني نزاعات مسلحة تصبح الأولوية تحرير الأفراد من خلال عملية حماية الأفراد من تلك النزاعات،أما في حالة التي يعاني فيها من أزمات اقتصادية فإن الأولوية هي تحقيق الأمن الاقتصادية للأفراد أي تحريرهم من الحاجة.([1])

الأمن الإنساني هو مؤشر الذي يقاس من خلاله مدى احترام وتجسيد حقوق الإنسان في الواقع، فإذا كان مفهوم حقوق الإنسان يهتم بوضع التشريعات والقوانين لتوضيح الحقوق فإن الأمن الإنسان يركز على كيفية إصلاح المؤسسات بتحقيق وضمان أمن الأفراد،لأن الكثير من الدول نجد بأن دساتيرها و تشريعاتها الداخلية تنص على أنها تحترم حقوق الإنسان – بوجود ترسانة من القوانين – و لكن الواقع يُبيّن عكس ذلك من خلال الخروقات لحقوق الإنسان،وعلى هذا الأساس جاء مفهوم الأمن الإنساني ليقف على واقع حقوق الإنسان و مدى وجود ضمانات لتجسيد احترامها على أرض الواقع.

أ)علاقة الأمن الإنساني والتنمية البشرية: تعريف التنمية البشرية: حسب برنامج منظمة الأمم المتحدة لسنة 2000 على أنه "عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية والقدرات الأساسية الثلاث لبشر وهي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية،وأن يحصلوا على المعرفة،وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.([2])

فالهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تحقيق مزايا أخرى،كالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال أمام الإنتاج والإبداع واحترام الذات البشرية و تجسيد احترام حقوق الإنسان.

نلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية،فإذا كانت التنمية البشرية تعني توسع الخيارات الناس فإن الأمن الإنساني يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة هذه الخيارات بسلامة وحرية، ويسعى كل من الأمن الإنساني والتنمية البشرية إلى محاربة الفقر و تأمين الحريات الأساسية للأفراد.

وكما تعطي التنمية البشرية الأولوية لتحقيق النمو مع المساواة،وفي المقابل يركز الأمن الإنساني بالدرجة الأولى على كيفية إيجاد مناخ أمني ملائم يُمكّن من مجابهة التغيرات الطارئة من دون المساس بأمن الأفراد،أيّ العمل على خلق

([1])خديجة عرفة محمد أمين ، "**الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الو اقع العربي و الدولي**"، مرجع سابق ذكره، ص65.

([2]) المرجع نفسه، ص 66.

استقرار اقتصادي وسياسي من خلال توفير حد أدنى من الدخل و توفير الأمن الجماعي في خضم ما يشهده العالم من تحولات مفاجئة في ظل العولمة.([1])

الشكل : العلاقة بين التنمية البشرية والأمن الإنساني:

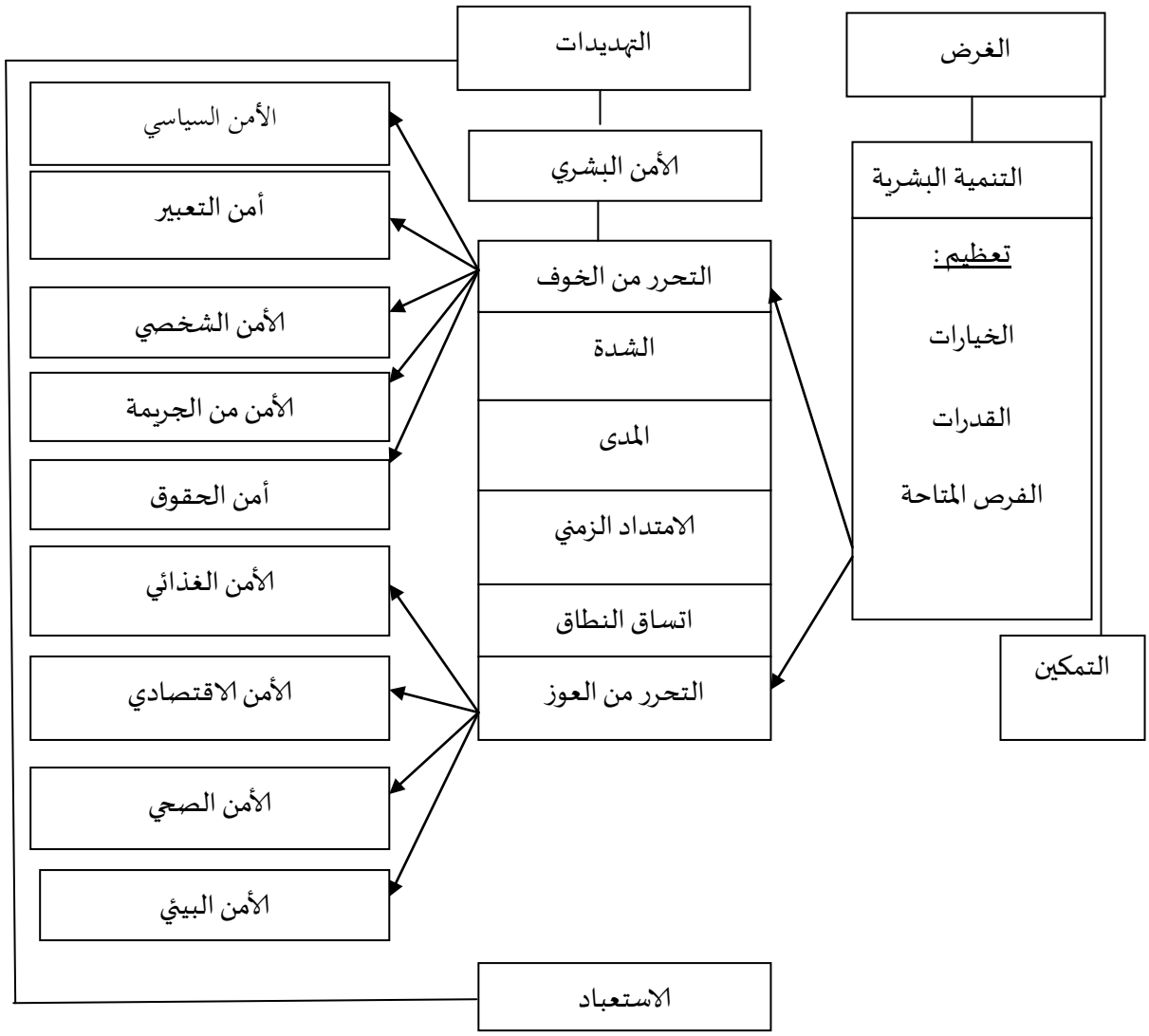

المصدر: المرجع نفسه، ص32

نستنتج من الشكل أعلاه أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية البشرية والأمن الانساني فغرض التنمية البشرية هو تعظيم الخيارات،القدرات والفرص المتاحة لتقليل من تهديدات الأمن البشري كالتحرر من الخوف والتحرر من العوز والتي بدورها تعزز أبعاد الأمن الانساني المتمثلة في الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والصحي والبيئي والغذائي ومنه استبعاد التهديدات التي تؤدي إلى التدخل والذي يعتبر بدوره لبنة في بناء الأمن.

([1])ذياب موسى البدانية، "**الأمن الوطني في عصر العولمة**"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2011، ص31.

ب)أسبقية الأمن الإنساني على الأمن الوطني: هناك علاقة تكاملية، لأن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الأمن الإنساني لم يأتي ليحل محل الأمن الوطني، وإنما هو مكمل له، فمن الضروري ألا ننظر إلى أمن الدولة كغاية، وإنما اعتباره كوسيلة لضمان أمن المواطن[1]، و في هذا الإطار يمكن إبراز نقاط الاختلاف كما يلي:([2])

	الأمن الإنساني	الأمن الوطني
وحدة التحليل	الفرد	الدولة
مصادر التهديد	تأتي من داخل حدود الدولة (نزاعات عرقية) أو الدولة نفسها تهدد أمن مواطنيها من خلال انتهاج سياسات عنصرية ضد الأقليات مثلاً، تهديد مصدره خارجي ليس بمقدور الدولة مواجهتها كالإرهاب/الجريمة المنظمة/ التلوث البيئي.	خارج حدود الدولة
الهدف من الأمن	هو تمكين الأفراد من مواجهة التحديات المستقبلية	حماية أمن الدولة من التهديدات
المسؤول عن تحقيق الأمن	لم يعد بمقدور الدولة لوحدها حماية الأفراد في ظل المتغيرات العالمية و هو ما يحتم التعاون مع المنظمات حكومية و غير حكومية و المجتمع المدني	الدولة

المصدر: مرجع سابق، ص 33.

فإنّ التركيز على مفهوم الأمن الإنساني أدى إلى بروز ما يسمى بـ"**مبدأ المسؤولية**"[3] حماية الأمن الإنساني، راجع إلى وجود صراعات أدت إلى انتهاكات ضد الأمن الإنساني و هو ما أدى إلى التدخل الدولي الإنساني، لكن واجهت هذه المقاربة انتقادات من خلال كيفية تطبيق هذه المقاربة، و كما أن التركيز على الفرد كوحدة تحليل يشكل خطر على نظرية عقد الاجتماعي التي تكون فيه الدولة بمثابة المسؤول الأول على تحقيق أمن الفرد، ومن جهة أخرى فإن إشكالية تجسيد الأمن الإنساني في الواقع تجهله يظهر كمشروع معياري أكثر منه شيء ملموس.

) [1](Lloyd Haworth, « La sécurité Humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation », **Politique étrangère**, Op cit, P 38.

([2]) خديجة عرفة محمد أمين ، مرجع سابق، ص 77.

) [3] (Michel Belanger, et Autres, « Sécurité **Humaine et Responsabilité de Protéger : L'ordre Humanitaire International en Question** », France : Editions des Archives Contemporaines, 2009, P66.

وتطبيقه جاء لخدمة لأجندة الدول الكبرى، و التاريخ أثبت بأن المفاهيم أصبحت أداة لتحقيق أهداف الدول الكبرى وخدمة مصالحها، فإن عملية طرح مفاهيم جديدة والعمل على نشرها ليست اعتباطية، وإنما تخضع لضوابط مدروسة، و تحمل في طياتها أهداف معلنة و أخرى خفية، فقد استخدم المفهوم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في أكثر من موضع.([1])

3.2 - جذور الأمن الإنساني وأهميته:

إنّ مفهوم الأمن الإنساني هو بلا شك مفهوم حديث، ولكن الأفكار التي حددت مضمونه قديمة، و يمكن القول بأنه منذ إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1860 بدأت تتبلور عقيدة جديدة حول أمن الأفراد، وهذه العقيدة برزت بشكل رسمي في ميثاق الأمم المتحدة، و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و اتفاقيات جنيف.([2])

أُستعمل مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، حيث عرفه أنه: " الوقاية من الأمراض المزمنة، و الأمن ضد التهديدات مثل: المجاعة، الأوبئة، القمع، و الحماية من الاضطرابات المفاجئة المُضرة في الحياة اليومية للأفراد."([3])

الأمن الإنساني يُعطي الأولوية لأمن الأفراد، ذلك أن الأمن لا يتحقق إلاّ بتوفر الحاجيات المادية الأساسية للفرد،وتمكينه من المشاركة الفعالة في المجتمع، و تجسيد الكرامة الإنسانية.([4])

ومن هنا يمكن القول بأن أكبر تهديد للأمن الإنساني هو الحاجة و الخوف، وأن الوقوف أمام هذا التهديد يكون بالحماية و التمكين.

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن أبحاث كل من الباكستاني "**محبوب الحق**" و الهندي "**أمارتيا سن Amartya Sen**" ساهمت في بلورة مفهوم الأمن الإنساني، و ذلك من خلال صياغة و تطوير مفهوم التنمية البشرية، الذي تبنته الأمم المتحدة و أنشأت مكتبا بهذا الاسم تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و هذا ما مكن "**أمرتيا سن Amartya Sen**" من نيل جائزة نوبل لاقتصاد سنة 1998، و له كتاب بعنوان " **التنمية حرية Development as Freedom**" صدر عام 1999، حيث يقول : " التنمية هي عملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بع الإنسان...و تشمل الحريات الموضوعية كتجنب مظاهر الحرمان كالمجاعات و نقص التغذية و الأمراض القابلة للعلاج و الوفاة المبكرة، و أيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة و الحساب، و يتمتع بحق المشاركة السياسية و التعبير و الرأي دون رقيب،...التنمية تشمل على توسيع نِطاق هذه الحريات الأساسية و غيرها، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار."([5])فالتنمية حسب "**أمارتيا سن**" لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي كالدخل و الثروة، و إنما يجب أن تشمل كافة جوانب الحياة الإنسان السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و وفق رأيه فإن مؤشر الحكم على وجود تنمية حقيقية يكون

)[1](Matt McDonald, « **Human Security & the Construction of Security** », Global Society, Vol 16, N°03, 2002, P280.

) [2] (Lloyd Axworthy, « La Sécurité Humain : la Sécurité des Individus dans un Monde en Mutation », **Politique Etrangère**, Op.cit, P335.

) [3](Matt McDonald, « Human Security & the Construction of Security ", **Global Society**, Op.cit, P279.

) [4](Alex J Bellamy, Matt McDonald « The Utility of Human Security: Which Human? What Security? A reply to Thomas & tow ", **Security Dialogue**, Op.cit, P 375.

([5]) أمارتيا سن، " **التنمية حرية** "، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،سلسلة عالم المعرفة، 2004، ص32.

بالنظر إلى مستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الجوانب المختلفة : السياسية (ديمقراطية، حرية التعبير، مشاركة سياسية)، الاقتصادية (رفاهية، التحرر من الحاجة)، اجتماعية (التحرر من الخوف، استقرار اجتماعي).

التأكيد على الأهمية المتزايدة بالأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة يعود إلى جملة من العوامل و هي:

1. **تعاظم التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة:** حيث صاحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة الصراعات فبعد ما كانت بين الدول أصبحت داخل الدول، و ما يميز هذه الصراعات هو الانتهاك لحقوق الإنسان وانعكاسات هذه الصراعات الداخلية منها: قضية اللاجئين التي تطرح مشاكل بالنسبة للدول الجوار وقد تصل إلى تهديد أمنها و استقرارها.
2. **ظهور تهديدات أمنية جديدة في دول العالم الثالث([1])**: هناك تهديدان لأمن في هذه الدول و هما: الخوف على الحرية، و الخوف من الفقر، و هذا النوع من التهديدات ينشأ عن ما يسمى بالدول الهشة أو الدول الفاشلة وفي هذا الصدد يقول:" **جيمس ولفونسنJames Wolfensoln**" – رئيس البنك الدولي السابق- في خطابه الموجه إلى مجلس الأمن الدولي في 2000/01/15:" عندما نفكر بالأمن يجب أن نفكر أبعد من المعارك و الحدود، يجب أن نفكر بالأمن البشري، يجب أن نكسب حرب أخرى في القتال ضد الفقر".([2])

فجاءت مقاربات الأمن الإنساني لتذليل هذه الصعوبات و تقديم إستراتيجية، و بذلك يقترحون ما يلي:

01) ضرورة الربط بين التهديدات المختلفة للأمن الإنساني، بمعنى أنه لن تكون هناك جدوى بالتركيز على تهديد دون التهديدات الأخرى.

02) يجب أن يكون تعاون دولي للوقوف أمام تهديدات الأمن الإنساني، لأن هذه التهديدات ليس بمقدور أي دولة بمفردها و مهما كانت قوتها أن تجابهها لوحدها، لأن التهديدات في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت عابرة للحدود و متعددة.

4.2- أبعاد الأمن الإنساني:

فقد حدد تقرير التنمية لعام 1994 سبعة مكونات لأمن الإنساني و هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي.([3])

01) **الأمن الاقتصادي**: و أهم ما يهددهُ هو الفقر، و يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن البشري لارتباطه شتى نواحي الحياة، إذ لا يمكن أن تتجسد تنمية بشرية و ما يرتبط بها من صحة و غذاء و تعليم، و عليه يجب اتخاذ سياسات فعالة لحماية الاقتصاد الوطني لضمان استقراره على الصعيد الوطني و الإقليمي و العالمي خاصة في عصر العولمة و التي تدعوا إلى تحرير الأسواق، و حرية التنقل الأشخاص و الأموال و هذا ما أدى إلى اختراق حدود الدولة و انحسار دورها و سيادتها، و في المقابل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات.

كما أن من أبرز صور العولمة في الوقت الحاضر هو الأزمات المالية و ما ينتج عنها من عدم استقرار مالي خاصة ما حدث في جنوب شرق آسيا 1997 و المكسيك و أزمة الرهن العقاري عام 2008، و هذا ما تكلم عنه تقرير التنمية البشرية

([1]) (David Chandler, « Human Security: The Dog that didn't bark", **security dialogue**, Vol 29, N04, August 2008, P435.

([2]) إلياس أبو جودة، "**الأمن البشري و سيادة الدول**"، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2008،ص47.

([3]) (David Chandler, « **Human Security: The Dog that didn't bark: security dialogue"**, Op cit, P435.

لعام 1999 المعنون بـ " عولمة ذات وجه إنساني" حيث حدد جملة من التهديدات من بينها تهديد عدم الاستقرار المالي، حيث أن ارتباط الاقتصاديات الوطنية فيما بينها في إطار الاعتماد المتبادل أدى إلى زعزعة اقتصاديات الدول الأخرى.

02) **الأمن الغذائي**: هو مصدر تهديد و هو الجوع أي عدم توفير الغذاء السليم و الكافي لأفراد حتى يتمكنوا من تلبية حاجياتهم.

إنّ إنتاج الغذاء هو أهم مشكلة تعاني منها البشرية، و هي تحدث نتيجة عدم التوازن بين الموارد الطبيعية، و بين النمو السكاني (حسب نظرية مالتوس) خاصة في الدول المتخلفة من خلال النمو الديمغرافي المتزايد الذي يفوق معدل إنتاج الغذاء، و تناقص الموارد الطبيعية الزراعية بتزايد الطلب على الغذاء و هذا بدوره يستلزم مضاعفة الإنتاج الزراعي و هذا يؤدي إلى الأراضي الزراعية و إضعافها مما يجعلها بالتدريج أقل خصوبة.([1])

03) **الأمن الصحي**: هو ضمان حماية الأفراد و الأوبئة، ففي عصر العولمة أصبح الأمن الصحي مهدداً لاسيما من طرف العدوى و سرعة انتقال الأوبئة من مكان لآخر، و ما ساعد ذلك هو فتح الحدود و حرية انتقال الأشخاص و البضائع و من هذه الأمراض: الايدز، افلونزا الخنازير، إيش1آن1.

04) **الأمن البيئي**: هو حماية الطبيعة على المستوى الوطني و الإقليمي والعالمي من التهديدات البيئية، كالاحتباس الحراري، و التلوث الجوي و مخلفات النفايات الصناعية الخطيرة و المطر الحمضي و تلوث البحار و المحيطات و الأنهار والتصحر و هذا كله أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة و الفيضانات...الخ

05) **الأمن الشخصي**: هو من دعائم الرئيسية لأمن البشري، و جوهره هو تأمين الأفراد من مخاطر الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و البشر و تجارة الأسلحة و تبييض الأموال التي تعتبر وسيلة تستخدمها الجماعات الإرهابية لتمويل أعمالها الإجرامية، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة التي تحدث نتيجة أسباب اثنية أو قومية.

06) **الأمن الاجتماعي**: يكون نتيجة النزاعات الطائفية و الاثنية، فهناك إحصائيات تشير إلى أنه بين الفترة الممتدة ما بين 1989-1998 حصل 61 نزاع مسلح، 03 منها فقط كانت بين الدول، أما باقي منها فكان عبارة عن حروب أهلية لدواعي اثنية أو قومية أو دينية([2]).

07) **الأمن السياسي**: و مضمونه احترام الحريات و الحقوق الأساسية، و تطبيق مبادئ الحكم الراشد الذي يستلزم وجود دولة القانون، لكن الواقع يشير إلى ان هناك كثير من الدول تسير على نهج الديمقراطية، لكنها تمارس العنف و الاعتقالات و مصادرة الحريات.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن المشكلة الانفجار السكاني و تلوث البيئة و انتشار الأسلحة الدمار الشامل واستفحال الفقر و انتشار الجريمة المنظمة و تهديدات الإرهاب كلها أخطار تهدد حياة الأفراد و الدولة على حد سواء،وعلى هذا الأساس هناك تبلور فكرة تدخل المجتمع الدولي في حالات التي يتعرض فيها أمن الفرد داخل الدولة وأصبح التركيز أكثر فأكثر على الفرد، و يوضح الشكل التالي مكونات و مهددات الأمن الإنساني:([3])

([1]) محمد علي الفرا، "**مشكلة الغذاء في الوطن العربي**"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعرفة،1979،ص23.

([2]) إلياس أبو جودة، "**الأمن البشري و سيادة الدول**"، مرجع سابق، ص 47.

([3]) أمال شلاش وآخرون، **العراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**، العراق: وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي و بيت الحكمة، 2009، ص17.

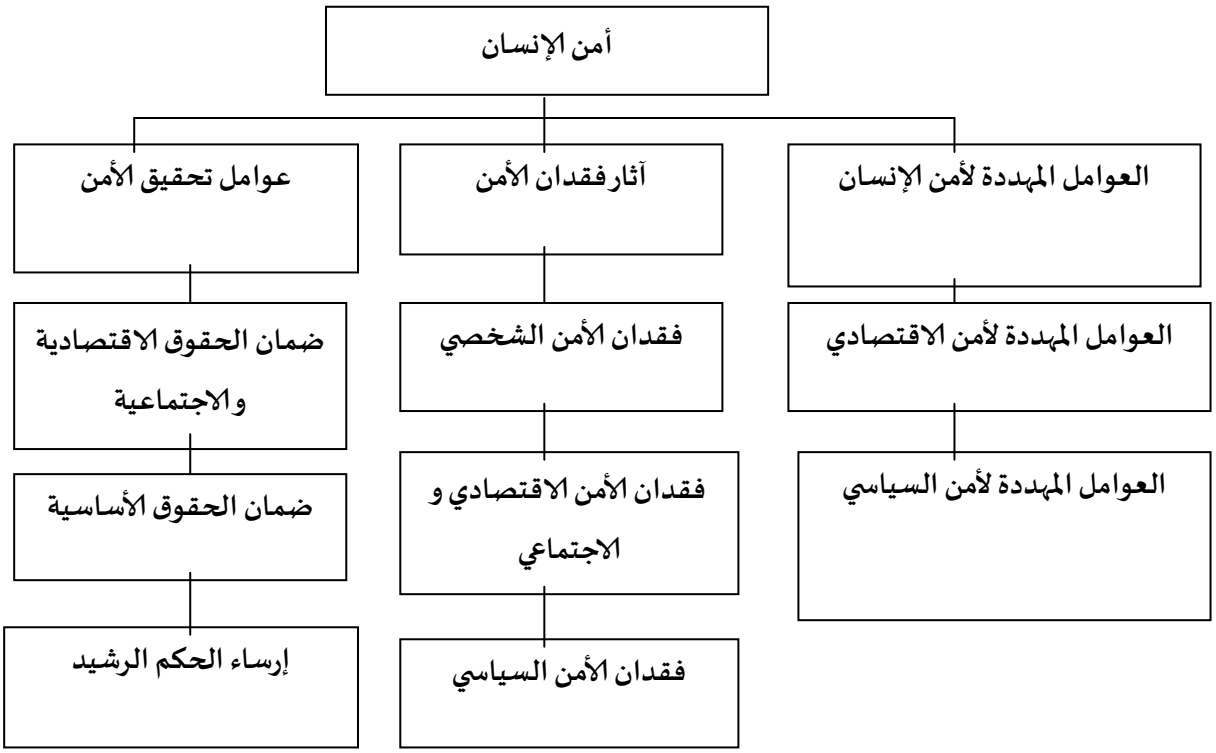

وقد تم التركيز على أمن الأفراد في المبادئ الستة لإقامة الأمن في عالم الغد والتي حددها تقرير " لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي" عام 1995، و هي كالآتي:([1])

1) حق جميع الناس بالوجود الآمن مِثلَهُمْ مثل الدولة، و ضرورة التزام الدولة بحماية هذا الحق؛

2) العمل على تجنب و منع الصراعات و الحروب، و تحسين حياة الأفراد و إزالة كل مُنغّضات العيش الكريم من عوامل اقتصادية و اجتماعية و بيئية و سياسية و عسكرية؛

3) اكتشاف و رصد الإنذارات المبكرة للأزمات قبل حدوثها، و العمل على إدارتها قبل تفاقمها و بلوغها حد الصراعات المسلحة؛

4) الامتناع عن استخدام القوة العسكرية و توظيفها سياسيا إلاّ في حالة الدفاع الشرعي عن النفس؛

5) الابتعاد عن تعظيم القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية، لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين؛

6) مراقبة المجتمع الدولي لإنتاج الأسلحة و المتاجرة فيها.

([1])ذياب موسى البداينة، "**الأمن الوطني في عصر العولمة**"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيةص2011،ص99.

خاتمة:

وأخيراً،يعتبر الأمن الإنساني شرطا أساسيا لتحقيق أمن الدولة،فالدولة التي ترصد ميزانيات كبيرة في المجال العسكري والأمني لحماية والدفاع عن شعبها،وبتركيزها على الأمن التقليدي سَتُهمِل جوانب أخرى من الأمن،منها التنمية والاستثمار في الفرد،ولقد أثبت التاريخ " بأن الدولة لا تسقط في أحيان كثيرة من الخارج إلاّ بعد أن تكون قد سقطت من الداخل".([1])

إنّ الملاحظ للأوضاع والبنية الدولية والإقليمية خاصة بعد وزوال الثنائية القطبية السياسية خاصة – لأن التعددية الاقتصادية قائمة- و بروز بوادر النظام الدولي الجديد ببروز قوى اقليمية (نتجه نحو التعددية القطبية)،أدى إلى تغير بنيوي وقيمي على المستوى العالمي بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض زعامتها رغم بروز أقطاب منافسة كالاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة،إلاّ أن ما فرضته الأحداث المتسارعة،حيث أصبح العالم يعيش تحديات وتهديدات تؤثر بشكل أو بآخر على بناء الأمن والتي يمكن إجمالها على سبيل المثال لا الحصر وهي العولمة في مجالاتها المتعددة والفواعل والظواهر العالمية المتمثلة في: المنظمات الدولية الحكومية،المنظمات غير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات وعابرة للقارات وثورة المعلومات والمواصلات والتقنيات والأوبئة والأمراض منها: فقدان المناعة وافلونزا الطيور والبيئة المتمثلة في: التلوث،الانحباس الحراري وأخطار التقلبات المناخية؛ فإنّ وظائف الدولة انحسرت نتيجة التهديدات والتحديات المتعددة والمتداخلة والمتشابكة التي أدت إلى زعزعت مفهوم الأمن الدولة الوطنية وصعوبة بناء الأمن بسبب التدخل في شؤونها الداخلية تحت عدة ذرائع ومسميات منها حقوق الانسان تارة والأمن الانساني تارة أخرى وهذه التغيرات البنيوية للأمن قد أثرت بشكل جليّ في قضية التدخل الانساني وقوضت هذه الأوضاع الجديدة أمن الدولة على المستوى الداخلي والخارجي ومنه قضية بناء الأمن أصبحت أكثر تعقيداً في ظل المتغيرات الدولية.

([1])نعيم الظاهر، " **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**"، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع،2007،ص85.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1-الكتب:

1-إلياس أبو جودة، "**الأمن البشري و سيادة الدول**"، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،2008.

2-البدانية ذياب موسى، "**الأمن الوطني في عصر العولمة** "، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2011.

3-بوراس عبد القادر، " **التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية** "، مصر: دار الجامعية الجديدة،2009.

4-تورين آلان، " **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم** "، ترجمة: جورج سليمان، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.

5-الحسيني، " **المجتمع الدولي وحق التدخل** "، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الأولى، 2000.

6-حنفي عمر حسين، " **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**"، مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2005.

7-خولي فيصل معمر، " **الأمم المتحدة و التدخل الإنساني** "، مصر: دار العربي للنش و التوزيع، ط01، 2012.

8-راغب نبيل، " **هيبة الدولة: التحدي و التصدي**"، مصر: دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، 2003.

9-الرحباني نقولا ليلى، " **التدخل الإنساني: مفهوم في طور التبدل**"، لبنان: منشورات حلبي الحقوقية، ط01، 2011.

10-سن أمارتيا، "**التنمية حرية**"، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،سلسلة عالم المعرفة، 2004.

11-شلاش أمال وآخرون، **العراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**،العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإتمائي وبيت الحكمة،2009.

12-الصباريني غازي حسن، " **الوجيز في حقوق الإنسان و حرياته الأساسية**"، عمان: دار الثقافة للنشر، ط02، 1997.

13-الصفراوي عمران عبد السلام، **" مجلس الأمن و حقوق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان: دراسة قانونية** "، ليبيا: جامعة قار يونس، ط01، 2008.

14-الظاهر نعيم، " **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**"، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007.

15-عرفة محمد أمين خديجة، " **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2009.

16-العزاوي محمد أنس أكرم، " **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة و التطبيق العملي**"، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

17-الفرا محمد علي، "**مشكلة الغذاء في الوطن العربي**"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، سلسلة عالم المعرفة،1979.

18-فوكوياما فرانسيس، " **بناء الدولة، النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي العشرين** "، ترجمة: الإمام مجاب،الرياض: العبيكان، ط1، 2007.

19-مصباح حميد لطيفة، " **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العلوم الاجتماعية**" ، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010.

20-هانياكي إم يوسي، " **الأمم المتحدة : مقدمة قصيرة جداً**"، ترجمة: محمد فتحي خضر ، مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط01، 2013.

2-المجلات:

1-الرشيدى أحمد، "حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في سيادة الدولة؟ **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**،العدد 08، السنة الأولى، 2005.

2-علي الحرباوي و عاصم خليل، " **النزاعات المسلحة وأمن** "، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط01، 2008.

3-محروس صادق، " المنظمات الدولية و التطورات الراهنة في النظام الدولي "، **السياسة الدولية**، السنة 31، العدد 122، تشرين الأول/أكتوبر1995.

4-مكي مدني أمين، " التدخل الإنساني والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب و الدفاع الشرعي "، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد10، يونيو2003.

الناصر عبد الواحد، " **حرب كوسوفو...الوجه الآخر للعولمة** "، الرباط: منشورات جريدة الزمن، العدد7، 1999.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1-**Books:**

1-Belanger Michel, et Autres, « **Sécurité Humaine et Responsabilité de Protéger : L'ordre Humanitaire International en Question** », France : Editions des Archives Contemporaines, 2009, P66.

2-Ingvild Bode, Thomas Diez, Aleksandra Da Costa Fernandez," **Key Concepts in International Relations**", India : Replika Press, 2011.

3-Tardy Thierry, « L'intervention **dans les Année Quatre Vingt Dix : Réflexion Autre D'un Concept évolutif** ».2000.

2-**Review :**

1-Schutte Robert, « La Sécurité Humaine et l'état Fragile », **Revue de la Sécurité Humaine**, N°03, Fev 2007.

2-Chandler David, « Human Security: The Dog that didn't bark", **security dialogue**, Vol 29, N04, August 2008.

3-Axworthy Lloyd, « La Sécurité Humain : la Sécurité des Individus dans un Monde en Mutation », **Politique Etrangère**, N° 02, 64 années, 1999.

4-McDonald Matt, « **Human Security & the Construction of Security** », Global Society, Vol 16, N°03, 2002.

5-Bellamy J Alex, Matt McDonald « The Utility of Human Security: Which Human? What Security? A reply to Thomas & tow ", **Security Dialogue**, 1er September 2002.